الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

-بيان وفد الجزائر-

خلال الشق الوزاري

للمؤتمر الدولي حول الأمن النووي

"تشكيل المستقبل"

يلقيه رئيس الوفد، سعادة السفير المندوب الدائم

السيد: العربي لطروش

"الرجاء التحقق عند الالقاء"

فيينا، 20. 24 ماي 2024

السيد الرئيس،

بداية، يتقدم وفد بلادي بخالص التعازي وصادق مشاعر المواساة لوفد جمهورية إيران الإسلامية الشقيقة على إثر الحادث الأليم الذي أودى بحياة الرئيس الإيراني ووزير الخارجية ومرافقيهما مؤكدا على تضامننا وتعاطفنا الكامل مع الشعب الايراني الشقيق في تجاوز هذا الظرف العصيب.

السيد الرئيس،

أود أن أتقدم إليكم، باسم وفد بلادي وأصالة عن نفسي، بأحرّ التهاني بمناسبة توليكما رئاسة المؤتمر الوزاري حول الأمن النووي الذي ينعقد تحت شعار: "تشكيل المستقبل".

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسدي عبارات الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، ولأمانة الوكالة على جهودهم المبذولة لتنظيم هذا المؤتمر.

وينضم وفد بلادي للبيان المشترك الذي ألقاه وفد جنوب إفريقيا باسم عدد من الدول.

السيد الرئيس،

ينعقد مؤتمرنا هذا في سياق دولي متأزم تنهكه التوترات والنزاعات الأمنية في مناطق عدّة من العالم، مما يدفعنا جميعاً للعمل أكثر من أي وقت مضى على توطيد دعائم الأمن النووي.

في هذا السياق، ليس بمقدورنا أن نتغاضى عن الأوضاع الفظيعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تحديدا في غزّة، أين يتمادى الاحتلال منذ أكثر من سبعة أشهر في الإبادة الجماعية والحرب المدمّرة، ضد شعب بأكمله، والتي خلفت حتى الآن ما يقرب الـ 36 ألف شهيد، أغلبهم من النساء والأطفال.

إنّ الجزائر التي تجدد إدانتها الشديدة لهذه الجرائم وتضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق، تدعو الى التحرك السريع لحماية الشعب الفلسطيني وتنفيذ القرارات الدولية المتّخذة حول هذه السألة دون قيد أو شرط.

كما يجد وفد بلادي نفسه مضطرا للتذكير والتحذير مجددا، أمام هذا المحفل الموقّر، بمخاطر التهديد باستعمال السلاح النووي ضد قطاع غزة، والذي يأتي كنتيجة حتمية للغموض والتنصل من الالتزام الذي يكتنف سياسة الكيان القائم بالاحتلال فيما يتعلق بأنشطته

النووية، بما فيها تلك المتصلة بالأمن النووي، ويدعو إلى التصدي بالصرامة المطلوبة لهذه المخاطر بعيدا عن سياسة الكيل بمكيالين.

السيد الرئيس،

يشكل هذا المؤتمر سانحة للوقوف على التقدم المحرز في مجال الأمن النووي وإبراز الدور المركزي للوكالة في هذا الإطار وتبادل الافكار حول تشكيل مستقبل معزّز له لما ينطوي عليه من مخاطر محتملة ناجمة عن بروز تهديدات جديدة، على غرار الجرائم السيبرانية، مما يعزز قناعتنا الراسخة في أهمية التصدي بحزم لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تشدّد الجزائر على أنّ بناء إطار فعّال ومستدام للأمن النووي لن يتسنّى إلا باستناد الجهود الدولية على نهج معزّز مبني على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ومرتكز على التنفيذ الصارم والكامل للالتزامات الدولية ذات الصلة ولا يستبعد الصكوك الملزمة والمبادرات الأخرى الرامية إلى حظر وإزالة الترسانات النووية وكذا الدور الحاسم والخبرة المعترف بها للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق من نزع السلاح النووي.

وإذ تؤكد الجزائر مجدّدا على أن المسؤولية عن الأمن النووي داخل الدولة تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة وفقا لالتزاماتها الوطنية والدولية ذات الصلة، فإنها تتابع الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيات النووية المتقدمة والمبتكرة وتصاميم المفاعلات، بما في ذلك المفاعلات النمطية الصغيرة، وتؤكد على أن اعتبارات الأمن النووي في هذا الصدد ينبغي أن تتماشى تماما مع مسؤولية الدولة.

وإذ تشدد بلادي على الحق الأصيل وغير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للتطبيقات النووية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، فإنها تؤكّد على أهمية أن لا تؤدي التدابير المعززة للأمن النووي إلى إعاقة التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية.

كما تؤكد بلادي على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تيسير وتنسيق التعاون الدولي الرامي لتعزيز الأمن النووي ومساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز نظم وطنية فعّالة ومستدامة، خاصة من خلال التوجيهات والخدمات الاستشارية وبناء القدرات.

وترحب بلادي بالجهود المتواصلة للوكالة، في إطار خطة الأمن النووي 2022-2025، الرامية إلى دعم النظم الوطنية للدول الأعضاء الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية والمواد المشعّة الأخرى، فضلاً عن مواجهة التهديدات المستجدّة وتعزيز ثقافة الأمن النووي.

ومن هذا المنطلق، تواصل الجزائر التزامها بدعم الجهود الدولية المبذولة في هذا الخصوص، سواء تلك المندرجة تحت غطاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540، لا سيما بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد الرئيس،

تنوّه الجزائر بالتقدّم المسجّل في مجال الامن النووي منذ المؤتمر الأخير المنعقد سنة 2020. كما ترحب بالتئام مؤتمر الاطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، المنعقد سنة 2022 بفيينا، والذي تبعه تزايد في عدد الدول المنضمة، ممّا يشجعنا على العمل أكثر لتحقيق عالميتها. وفي هذا الإطار، صادقت الجزائر على صكوك دولية أخرى لاسيما الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

كما تثمن بلادي الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء في الوكالة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها، وتقدّر جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات في هذا النطاق.

السيد الرئيس،

اعتبارا للمبدأ القاضي بمسؤولية الدول على بناء وتنفيذ نظام وطني للأمن النووي خاص بها، فقد عزّزت بلادي بشكل واسع إطارها التشريعي والتنظيمي في هذا المجال، خاصة من خلال تعديل قانون العقوبات لتجريم حالات الاستعمال الخبيث للمواد المشعّة وأعمال الإرهاب النووي ومن خلال إصدار القانون المتعلق بالأنشطة النووية في جويلية 2019، والذي تم بموجبه استحداث السلطة الوطنية للأمان والأمن النوويين ويجري العمل حاليًا على إدماج أحكامه في النصوص التنظيمية ذات الصلة.

كما تندرج الإجراءات المتّخذة على الصعيد الوطني ضمن الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي، التي اعتمدها الجزائر ورفعتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي هي الآن قيد التحيين والإثراء.

السيد الرئيس،

تولي الجزائر أهمية بالغة للتكوين وتقوية القدرات، باعتبارهما عنصرين جوهريين في تطوير وصيانة النظام الوطني للأمن النووي، وتقدّر عالياً دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير برامج تكوينية، على المستويين النظري والعملي، في هذا المجال والعمل على نشرها على نطاق واسع بين الدول الأعضاء.

في هذا السياق، يقدّم المركز الوطني للتكوين والدعم في مجال الأمن النووي برامج تكوينية لفائدة خبراء الهيئات الوطنية والاقليمية الفاعلة، على مختلف المستويات، ويساعد على نشر ثقافة الأمن النووي، استناداً إلى المبادئ الأساسية والإرشادات التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الخصوص.

وترحب الجزائر بافتتاح مركز التدريب والعرض الارشادي في مجال الأمن النووي بسايبرسدورف (Seibersdorf)، والذي سيتيح فرص أوسع لتطوير مهارات وقدرات متخصّصة لخبراء الدول الأعضاء في مجال الأمن النووي.

وشكراً السيد الرئيس.